



مشروع التوأمة المؤسسية بين الأمانة العامة للحكومة ومجلس الدولة الإيطالي : لبنة أخرى في سيرورة التقارب القانوني بين المغرب والاتحاد الأوروبي

ترأس السيد محمد حجوي، الوزير الأمين العام للحكومة اليوم الثلاثاء 29 نونبر 2022 بالرباط حفل اختتام مشروع التوأمة المؤسسية بين الأمانة العامة للحكومة ومجلس الدولة الإيطالي، مشروع يندرج في إطار "إنجاح الوضع المتقدم" للمملكة المغربية لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به وخاصة في مجال التقارب القانوني.

خلال كلمة له بهذه المناسبة، أكد السيد الوزير على أن التوأمة المؤسسية بين المؤسستين قد "حققت إلى حد بعيد أهدافها". نجاح تحقق بفضل روح التعاون والشراكة والتفاهم التي سادت لدى أعضاء فرق العمل، مضيفا أن "الأمانة العامة للحكومة تشهد في هذا الإطار تعبئة تامة من أجل المساهمة في إنجاح الوضع المتقدم للمغرب لدى الاتحاد الأوروبي في ظل احترام ثوابت بلادنا".

كما أشار أن هذا المشروع "قد وضع لبنة أخرى في سيرورة التقارب القانوني بين المغرب والاتحاد الأوروبي في وقت تشهد فيه البلاد انطلاقة أوراش إصلاحية وتنموية هامة للغاية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره".

وعبر السيد الوزير بالمناسبة عن تطلعه إلى أن يستمر "هذا التعاون المثمر بين الأمانة العامة للحكومة والاتحاد الأوروبي وإيطاليا، في شكل تعاون وشراكة أكثر طموحا تمكنا من استكشاف

ميادين جديدة مشتركة للتعاون في انسجام تام مع روح الوضع المتقدم الذي تندرج في إطاره روابط التعاون مع أوروبا“.

هذا وقد شكل هذا الحدث مناسبة لعرض نتائج مشروع التوأمة الذي تم إطلاقه في شهر أبريل 2022. ومن بين المخرجات الأساسية لمشروع التوأمة، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، تعزيز الالتقائية بين ممارسات الاتحاد الأوروبي من جهة والأمانة العامة للحكومة من جهة أخرى، في مجال التقارب التشريعي والتنظيمي. وكذا استكشاف العديد من الآليات المساعدة على تحقيق جودة القانون والتحسين المستمر لسيرورة إعداد النصوص القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أن حفل الاختتام تميز بحضور كل من معالي السيدة باتريسيا بيلار لومبارت كوساك؛ رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، ومعالي السيد أرموندو باروكو؛ سفير إيطاليا بالمغرب والسيد السفير مارسلو أبيسيلا؛ المستشار الديبلوماسي لرئيس مجلس الدولة الإيطالي، وكذا ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ووزارة الاقتصاد والمالية، فضلا عن ثلة من قضاة مجلس الدولة الإيطالي ونظرائهم من المسؤولين بالأمانة العامة للحكومة.